المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقـــة بحثيـــة

عسكرة المياه في حروب الشرق الأوسط:

تحليل استراتيجي لحرب إيران – أمريكا – إسرائيل

6-4-2026

إعداد

أمل إسماعيل

برنامج الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات ونزاعات جيوسياسية متعددة منذ فترة، تؤدي بها إلى تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة، تؤثر على سلامة اقتصادها وبنيتها التحتية المرتبطة بالطاقة والمياه، فضلًا عن التأثيرات المرتبطة بأمن الممرات المائية والنقل. ولكن منذ أواخر فبراير 2026، حدث تصعيد عسكري معقد في المواجهة بين إيران من جهة، وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، في صراع متعدد الأبعاد تجاوز الإطار العسكري التقليدي ليشمل استهداف البنية التحتية الحيوية والقطاعات الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة بكاملها. وقد أدت العمليات العسكرية التي بدأت مع الضربات المشتركة الأمريكية-الإسرائيلية ضد أهداف داخل إيران إلى اتساع نطاق المواجهة إقليميًا؛ حيث شملت الهجمات منشآت الطاقة والموانئ وممرات الملاحة والبنية التحتية المدنية في عدة دول بالشرق الأوسط.

ومع تصاعد العمليات العسكرية والهجمات السيبرانية والهجمات بالطائرات المسيّرة، بدأ يظهر بوضوح بُعد جديد للصراع يتمثل في «عسكرة المياه»، أي تحويل الموارد المائية والبنية التحتية المرتبطة بها إلى أهداف أو أدوات في الصراع الجيوسياسي. فإلى جانب استهداف منشآت الطاقة والنقل وممرات الملاحة، أصبحت مرافق المياه ومحطات التحلية وشبكات الإمداد المائي جزءًا من منظومة البنية التحتية الحساسة المعرضة للتهديد في سياق الحرب الحالية. وهناك تقارير تشير إلى أن الهجمات العسكرية والاضطرابات المرتبطة بالحرب قد طالت بالفعل منشآت مرتبطة بالمياه، مثل الهجوم الذي أدى إلى تعطّل محطة تحلية في جزيرة قشم الإيرانية؛ مما أثر على إمدادات المياه لعدة قرى، بالاضافة إلى هجمات أخرى على بعض دول الخليج مثل الهجوم على محطة تحلية في البحرين، وغيرها من المناطق.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة في منطقة تُعد من أكثر مناطق العالم ندرةً في المياه. فدول الخليج العربي، على سبيل المثال، تعتمد بدرجات كبيرة على تحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها من مياه الشرب؛ حيث يعتمد بعضها على محطات التحلية لتوفير ما بين 70% – 90% من احتياجاتها المائية. مما يجعل هذه المنشآت شديدة الحساسية لأي استهداف عسكري. وفي هذا السياق، تطرح الحرب الحالية في الشرق الأوسط تساؤلات جوهرية حول تحول المياه من مورد تنموي إلى عنصر في معادلات القوة والصراع الجيوسياسي.

ومن ثم تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل تداعيات الحرب الحالية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل على الأمن المائي في الشرق الأوسط، مع التركيز على ظاهرة عسكرة المياه، وأنماط استهداف البنية التحتية المائية، وتأثيرات الصراع على استقرار منظومة الحياة في المنطقة، بالإضافة إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية لهذه الظاهرة في ظل استمرار التصعيدات العسكرية والتوترات الجيوسياسية الإقليمية.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

مفهوم عسكرة المياه في العلاقات الدولية

ظهر مفهوم عسكرة المياه أو تسليح المياه (Weaponization of Water) في التسعينيات، لوصف استخدام الموارد المائية أو البنية التحتية المرتبطة بها كأداة في النزاعات المسلحة. ويشير هذا المفهوم إلى توظيف المياه أو أنظمة المياه لإلحاق الضرر بالخصم أو لتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية. وتوضح الدراسات الحديثة أن عسكرة المياه يمكن أن تتخذ عدة أشكال، منها:

- قطع إمدادات المياه عن السكان أو قوات الخصوم.
- تدمير البنية التحتية المائية مثل السدود أو محطات المعالجة ومحطات التحلية.
- إغراق المناطق عبر تفجير السدود.
- تلويث مصادر المياه أو تعطيل تشغيلها.

باختصار، عسكرة المياه تعني انتقال المياه من كونها مجرد مورد بيئي أو إنساني أو اقتصادي إلى كونها أداة استراتيجية في الصراع وهدفًا عسكريًا. هذا المفهوم يرتبط بعدة أبعاد مترابطة حسب المفاهيم الحديثة، أهمها:

- **المياه كهدف عسكري** (Target)، هنا يتم التعامل مع البنية التحتية للمياه (سدود، محطات تحلية ومعالجة، قنوات، خطوط أنابيب) كأهداف عسكرية مشروعة يمكن ضربها لتعطيل قدرات الخصم أو شل حركته (وهذا ما يتم حاليًا خلال العمليات العسكرية الأمريكية الإيرانية).

- **المياه كسلاح** (Weapon)، يتم استخدام التحكم في تدفق المياه كأداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية. (مثل قيام تركيا بقطع تدفق مياه نهري دجلة والفرات أو التحكم به للضغط على سوريا والعراق).

- **المياه كأداة للصراع** (Proxy for Conflict)، أحيانًا لا تكون المياه هي السبب المباشر للحرب، بل تصبح مجالًا للصراع ومسرحًا للعمليات العسكرية، وفيها السيطرة على مصادر المياه أو تأمينها تصبح جزءًا لا يتجزأ من العقيدة العسكرية للدولة.

- **تأمين المياه** (Securitization)، تأتي مرحلة «تأمين أو تسييس المياه» قبل «عسكرة أو تسليح المياه»؛ حيث يتم فيها إخراج قضية المياه من الإطار الإنساني والتنموي العادي إلى إطار «الأمن القومي»؛ مما يبرر استخدام القوة لحمايتها أو لضمان الحصول عليها.

إعادة إحياء مفهوم «عسكرة المياه»

ساهمت مجموعة من التطورات الدولية المتسارعة في إعادة إحياء هذا المفهوم على الساحة الدولية، خصوصًا مع تزايد استهداف البنية التحتية للمياه في النزاعات المسلحة، وتصاعد الضغوط المرتبطة بتغير المناخ وندرة الموارد المائية. وفي صدارة هذه التطورات العالمية:

1. تغير المناخ مضاعف للخطر

لم يعد تغير المناخ مجرد قضية بيئية، بل أصبح محركًا جيوسياسيًا وربما هو العامل الأهم الذي أعاد إحياء المفهوم في العقدين الأخيرين، بسبب:

- **ندرة الموارد المائية وتقلبات المناخ**؛ حيث لا يتعلق الأمر فقط بكمية أقل من المياه، بل باضطراب غير مسبوق في أنماط سقوط الأمطار وذوبان الثلوج. الأنهار التي كانت مصدرًا مستقرًا للمياه (مثل دجلة والفرات) أصبحت أكثر جفافًا، بينما تشهد مناطق أخرى فيضانات مدمرة. مما يزيد من حالة عدم اليقين، ويدفع الدول إلى التفكير في خيارات أحادية (أي بناء سدود أو مشاريع دون تنسيق وتعاون دولي)؛ مما يؤجج مزيد من الصراعات.

- **تفاقم أزمة اللجوء والهجرة المناخية:** نوبات الجفاف الشديد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي والزراعة وبالتالي نزوح السكان لأماكن أخرى (كما حدث في سوريا قديمًا؛ حيث كان الجفاف أحد العوامل المساعدة على الاضطرابات). عندما تتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين بسبب ندرة المياه عبر الحدود، يتحول الضغط على الموارد المائية في دول المصب إلى قضية أمن قومي؛ مما يخلق أرضية خصبة للتفكير في حلول عسكرية.

وبالتالي فإن زيادة ندرة المياه وضغط التغيرات المناخية يمكن أن يؤديا إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تعتمد على موارد مائية مشتركة أو تعاني من ضعف مؤسسات إدارة الموارد. وفي مثل هذه البيئات الهشة قد تتحول المياه من مورد للتنمية إلى أداة للضغط أو عنصر في الصراع السياسي والعسكري.

2. تصاعد استهداف البنية التحتية للمياه في النزاعات المعاصرة

شهد العقد الأخير زيادة ملحوظة في الهجمات على منشآت المياه خلال النزاعات المسلحة، مئات الحوادث المرتبطة بالعنف ضد الموارد المائية والبنية التحتية للمياه حول العالم، سواء من خلال تدمير السدود ومحطات الضخ أو قطع إمدادات المياه عن السكان المدنيين. وقد أعادت عدة حروب حديثة إبراز المياه كعنصر استراتيجي في الصراع، من أبرزها الحرب بين روسيا وأوكرانيا منذ عام 2022؛ حيث أدى تدمير سد Kakhovka عام 2023 إلى فيضانات واسعة النطاق وتداعيات بيئية وإنسانية كبيرة؛ مما اعتبر مثالًا واضحًا على توظيف البنية التحتية المائية ضمن أدوات الحرب الحديثة.

كما شهدت النزاعات في سوريا واليمن حالات متكررة من استهداف شبكات المياه أو قطع الإمدادات عن المدن المحاصرة؛ الأمر الذي أدى إلى أزمات إنسانية حادة وأعاد تسليط الضوء على مخاطر عسكرة الموارد المائية.

وحاليًا في الحرب القائمة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل عاد المفهوم إلى الصدارة بعد ضرب أمريكا محطة تحلية مياه في جزيرة قشم الايرانية، بالإضافة إلى هجوم بطائرة مسيّرة إيرانية ألحق أضرارًا بمحطة تحلية مياه في البحرين. هذه الأحداث تمثل تبادلًا فعليًا للضربات على منشآت مائية في هذه الحرب، وهو ما يؤسس لسابقة خطيرة في عسكرة المياه.

3. ظهور البعد السيبراني في عسكرة المياه

أصبحت عديد من شبكات المياه الحديثة تعتمد على أنظمة تحكم رقمية؛ مما يجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية، وتصاعد الهجمات السيبرانية على أنظمة إدارة المياه. على سبيل المثال، تعرضت منشآت المياه في إسرائيل في عام 2020 لمحاولة اختراق إلكتروني استهدفت أنظمة التحكم في محطات ضخ المياه، وهو ما اعتبره خبراء الأمن السيبراني مؤشرًا على إمكانية استخدام الهجمات الرقمية لتعطيل الخدمات المائية أو التأثير على جودتها. هذا البعد السيبراني أضاف بعدًا جديدًا لعسكرة المياه؛ حيث لم يعد استهداف الموارد المائية يتطلب تدميرًا ماديًا مباشرًا، بل يمكن أن يتم عبر تعطيل الأنظمة الرقمية التي تدير شبكات المياه.

4. الترابط المتزايد بين أمن المياه وأمن الطاقة

الترابط المتزايد بين البنية التحتية للمياه والطاقة؛ ففي عديد من الدول خصوصًا في الشرق الأوسط، تعتمد إمدادات المياه بشكل كبير على الطاقة من خلال محطات التحلية أو ضخ المياه لمسافات طويلة، وفي هذا السياق، استهداف منشآت الطاقة في النزاعات المسلحة قد يؤدي بشكل غير مباشر إلى تعطيل إمدادات المياه؛ مما يجعل كلا القطاعين جزءًا من منظومة واحدة من البنية التحتية الحيوية المترابطة؛ حيث إن الضربات الواسعة على منشآت الغاز والنفط في الخليج وإيران رفعت مخاطر تعطّل محطات التحلية المرتبطة بالطاقة.

ثانيًا:

لماذا الشرق الأوسط تحديدًا؟

يُعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمومًا حالة فريدة عالميًا فيما يتعلق بندرة المياه، نتيجة عدة عوامل معقدة بين الجغرافيا، المناخ، الديموغرافيا، والسياسة. هذا العوامل تجعل المنطقة الأكثر قابلية لتحول المياه إلى أداة صراع وعسكرة.

الندرة البنيوية الحادة وزيادة عدد السكان

تمتلك المنطقة نحو 2% فقط من الموارد المائية العذبة المتجددة عالميًا رغم عدد السكان الكبير والضغوط الإضافية من حالات النزوح والهجرة، وهو ما يخلق فجوة هيكلية دائمة بين الموارد والاحتياجات المتزايدة. وفي الوقت ذاته، فإن 83 % من أراضي المنطقة تعاني من إجهاد مائي شديد، مع توقع أن يواجه جميع السكان تقريبًا شحًا حادًا بحلول 2050، هذا الاختلال لا يُعد ظرفًا مؤقتًا، بل هو واقع هيكلي دائم يجعل المياه موردًا نادرًا بطبيعته، وبالتالي أكثر قابلية للتسييس والعسكرة مقارنة بمناطق أخرى.

منطقة دون «خط الفقر المائي»

وفق المعايير الدولية، يُعد البلد « فقيرًا مائيًا» إذا انخفض نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب سنويًا. وفي الشرق الأوسط، متوسط نصيب الفرد أقل بكثير من هذا الحد. متوسط نصيب الفرد في دول الخليج يتراوح تقريبًا بين 80 – 150 مترًا مكعبًا سنويًا، ودول (مثل الأردن والسعودية وقطر) تقع تحت خط «الندرة المطلقة» بأقل من 100 متر مكعب للفرد سنويًا. بل إن دول الخليج مجتمعة تقع تحت مستوى « الندرة الشديدة» حوالي 500 متر مكعب سنويًا للفرد. هذه الأرقام تعني أن المياه في المنطقة ليست فقط موردًا نادرًا، بل موردًا حرجًا للبقاء؛ حيث

إن أكثر من 60-90% من مياه الشرب تأتي من التحلية وفي بعض الدول (مثل الكويت وقطر) الاعتماد شبه كامل، وهو ما يرفع حساسيتها الاستراتيجية ويجعل التحكم فيها يعادل التحكم في الحياة نفسها للسكان.

الطبيعة المناخية: الجفاف كقاعدة وليس استثناء

الطبيعة المناخية في الشرق الأوسط أصبحت محركًا رئيسيًا لتفاقم الندرة المائية وتحويلها إلى أزمة هيكلية دائمة. فالمنطقة تقع جغرافيًا ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف؛ حيث انخفاض معدلات الأمطار وارتفاع معدلات التبخر يشكلان القاعدة وليس الاستثناء، وهو ما يجعلها من أكثر مناطق العالم عرضة للجفاف الممتد. كما أن التغير المناخي سيؤدي إلى انخفاض معدلات هطول المطر بنسبة تتراوح بين 5% و20%، بالتوازي مع ارتفاع درجات الحرارة؛ مما يعزز فقدان المياه ويقلص الموارد المتاحة، بل إن الأخطر من ذلك أن معدلات التبخر تزداد بوتيرة أسرع بنحو خمس مرات من زيادة الأمطار؛ مما يعني أن حتى في حال ثبات أو تحسن محدود في هطول الأمطار، فإن الأراضي تزداد جفافًا فعليًا. وتتوقع تقارير اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ انخفاضًا إضافيًا في الموارد المائية العذبة يصل إلى 15-45% بحلول منتصف القرن، وهو ما يعكس تحول الجفاف من ظاهرة دورية إلى نمط مناخي مستدام. في هذا السياق، يصبح الجفاف في الشرق الأوسط ليس مجرد ظاهرة بيئية، بل عاملًا بنيويًا يعيد تشكيل معادلة الأمن المائي ويزيد من احتمالات توظيف المياه كأداة صراع وعسكرة.

الاعتماد على مصادر عابرة للحدود

الاعتماد على الموارد المائية العابرة للحدود يُعد أحد أخطر مصادر الهشاشة الجيوسياسية في الشرق الأوسط؛ حيث تشير البيانات إلى أن نحو 60% من إمدادات المياه في المنطقة تأتي من خارج الحدود الوطنية، وهي النسبة الأعلى عالميًا. وتصل هذه التبعية إلى مستويات حرجة في بعض الدول؛ إذ يعتمد كلٌّ من مصر والبحرين على مصادر خارجية بأكثر من 96% من إجمالي مواردها المائية، بينما تعتمد سوريا بنسبة تقارب 72% والعراق بنحو 60% على تدفقات من

دول المنبع، وفي حوض دجلة والفرات، تعتمد دول المصب مثل سوريا والعراق بدرجات كبيرة على المياه القادمة من تركيا؛ حيث تصل نسبة الاعتماد إلى 72% و61% على التوالي. هذه البنية تجعل المياه موردًا «سياديًا عابرًا للحدود»؛ حيث تستطيع دول المنبع عبر السدود أو التحكم في التدفقات التأثير المباشر في الأمن المائي والغذائي لدول المصب. وبذلك تتحول الأنهار الدولية من موارد مشتركة إلى أدوات نفوذ جيوسياسي؛ مما يعزز احتمالات التوتر والصراع ويجعل عسكرة المياه خيارًا قائمًا ضمن معادلات القوة الإقليمية.

الاعتماد الرئيسي على التحلية: حل وتهديد

يمثل الاعتماد على تحلية المياه في الشرق الأوسط -وخاصة دول الخليج- حلًا استراتيجيًا حاسمًا لتجاوز الندرة الطبيعية، لكنه في الوقت ذاته يُعد أحد أبرز مصادر الهشاشة الهيكلية في الأمن المائي. حيث تستحوذ المنطقة على نحو 41.8 % من القدرة التشغيلية العالمية لتحلية المياه، مع آلاف المحطات التي تنتج عشرات الملايين من الأمتار المكعبة يوميًا، وهناك تقديرات أن دول الخليج وحدها تنتج قرابة 40 % من إجمالي المياه المحلاة عالميًا. وقد تحولت التحلية إلى شريان حياة فعلي لهذه الدول التي وصل اعتماد البعض عليها بنسبة بلغت من 70 إلى 90% من مياه الشرب. هذا الاعتماد الكثيف يجعل المنظومة المائية عرضة للعسكرة؛ إذ أن محطات التحلية مركّزة جغرافيًا على السواحل، كثيفة الاستهلاك للطاقة، ومرتبطة بشبكات الكهرباء؛ مما يجعل أي استهداف للبنية التحتية للطاقة أو المنشآت الساحلية يؤدي إلى تعطّل سريع في إمدادات المياه.

البعد الاقتصادي للمياه لدول المنطقة

أزمة المياه في الشرق الأوسط تحوّلت من قضية خدمية إنسانية إلى عامل تهديد مباشر للنمو والاستقرار الكلي؛ حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ندرة المياه المرتبطة بالتغير المناخي قد تؤدي إلى خسائر اقتصادية تُعد الأعلى عالميًا، تصل إلى 6-14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2050. ولا يقتصر التأثير على المدى الطويل، إلا أن انخفاض إمدادات المياه بنسبة 20% قد يخفض الناتج المحلي بنحو 10% في بعض دول الشرق الأوسط، مع تراجع الطلب على

العمالة وتآكل الإنتاجية الزراعية؛ حيث إن أكثر من 70% من الناتج الاقتصادي في المنطقة معرض لمستويات مرتفعة من الإجهاد المائي مقارنة بنحو 22% فقط عالميًا؛ مما يعكس درجة انكشاف غير مسبوقة للاقتصادات الإقليمية. وتؤكد هذه المؤشرات أن المياه لم تعد مجرد مدخل إنتاج، بل أصبحت قيدًا هيكليًا على النمو ومحركًا لارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، فضلًا عن دورها في تحفيز الهجرة وعدم الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يجعلها عنصرًا حاسمًا في معادلة الأمن الاقتصادي، وقابلة للتوظيف كأداة ضغط في سياق الصراعات الإقليمية.

إسرائيل: اعتماد رئيسي على محطات التحلية

إسرائيل تعيش حالة «ندرة طبيعية مقابل وفرة صناعية»؛ حيث إن الموارد الطبيعية محدودة، لكن تكنولوجيا التحلية والمعالجة عوّضت هذا النقص. يعتمد قطاع المياه في إسرائيل بشكل كبير على تحلية مياه البحر؛ حيث تشير أحدث البيانات إلى أن نحو 70%-80% من مياه الشرب في إسرائيل تأتي من محطات التحلية على ساحل البحر المتوسط، مثل محطات "سوريك" و"أشدود" و"الخضيرة". وتنتج هذه المنظومة ما يزيد على 600-700 مليون متر مكعب سنويًا؛ مما جعل إسرائيل من أكثر الدول اعتمادًا على التحلية عالميًا، بل ومرتبطة بها بشكل شبه هيكلي، خاصة مع تراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل بحيرة طبريا. وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من المياه، فتشير البيانات إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة الطبيعية في إسرائيل منخفض نسبيًا، ويتراوح في حدود 200-300 متر مكعب سنويًا، وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي (1000 م^3/فرد/سنة). ولكن الاعتماد الكبير على التحلية والمعالجة وفر قدرًا من الاستقرار المائي، لكنه في المقابل خلق تركيزًا عاليًا للبنية التحتية في نقاط ساحلية محدودة، وأكثر عرضة للمخاطر في أوقات الصراع، خاصة في ظل تصاعد احتمالات استهداف هذه المنشآت في النزاعات الإقليمية.

إيران: موارد طبيعية وسوء إدارة المياه

تعتمد إيران على مزيج تقليدي من الموارد المائية، يختلف عن دول الخليج أو إسرائيل لاعتماده الأكبر على الموارد الطبيعية (سطحية وجوفية) وليس على التحلية؛ مما يجعلها أكثر عرضة

للجفاف والتغير المناخي؛ حيث تم تراجع مناسيب كافة سدودها تقريبًا ليصل المخزون إلى 10% تقريبًا. تشير البيانات إلى تدهور حاد في نصيب الفرد من حوالي 1500 متر مكعب سنويًا إلى حوالي 800 متر مكعب سنويًا عام 2025، وبذلك تصنف ضمن الدول ذات الإجهاد المائي الشديد جدًا (80-100% استخدام للموارد المتاحة)، ومع زيادة التغيرات المناخية أصبحت ايران تعاني من هشاشة في إدارة المياه. ومع الحرب الحالية، تحوّلت هذه الهشاشة إلى نقطة ضعف استراتيجية؛ حيث استهداف محدود للبنية المائية يمكن أن يؤدي إلى أزمات إنسانية سريعة، ويُدخل المياه رسميًا ضمن أدوات الصراع العسكري في المنطقة.

خريطة توضح محطات تحلية المياه في المنطقة بحسب تقرير أخير نشره

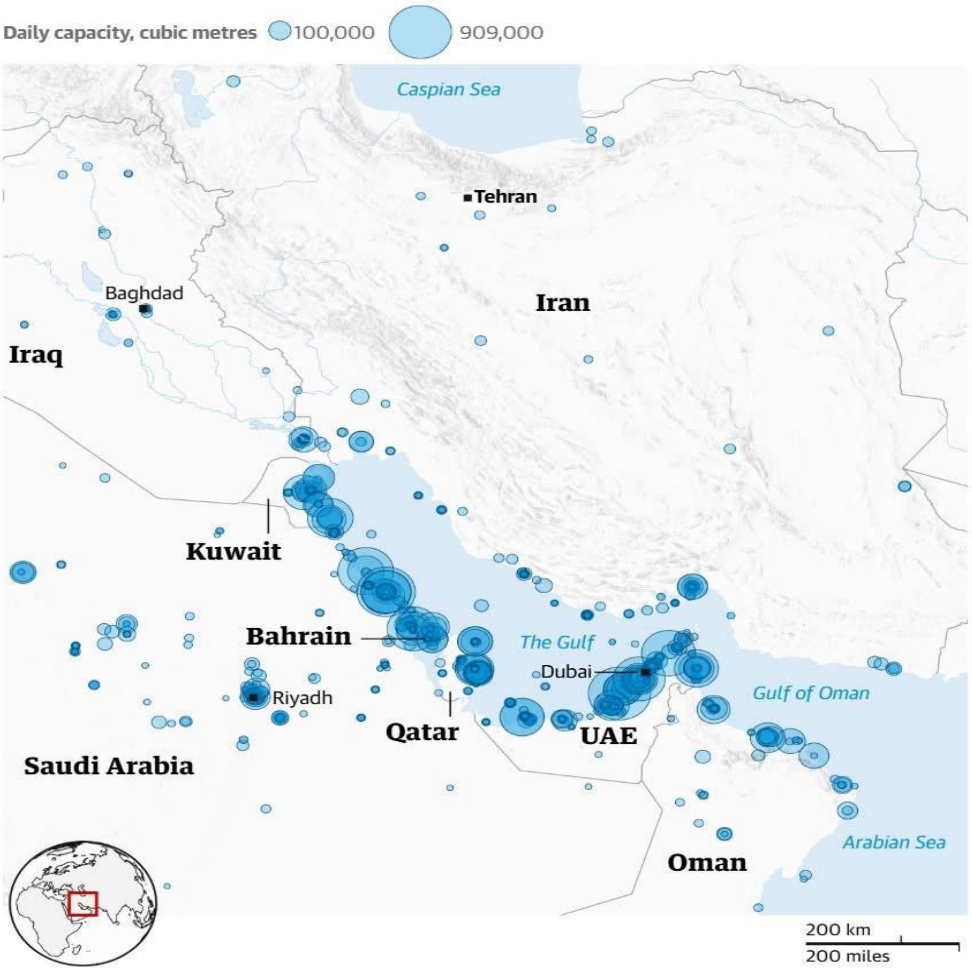

The Guardian graphic

تُظهر هذه الخريطة توزيع محطات تحلية مياه البحر في دول الخليج والبحر العربي، موضحة سعة الإنتاج اليومية لكل محطة بالمتر المكعب. وتتركز محطات التحلية في الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، والكويت؛ حيث تعتمد هذه الدول بشكل رئيسي على التحلية لتغطية احتياجاتها المائية؛ مما يجعل هذه المنشآت أهدافًا استراتيجية محتملة في حال تصاعد النزاعات أو عسكرة المياه في المنطقة. كما توضح الخريطة تفاوت سعات المحطات؛ حيث تصل بعض المحطات إلى إنتاج يومي يقارب 909,000 متر مكعب.

ثالثًا:

عسكرة المياه في الحرب الحالية: نموذج إيران-أمريكا-إسرائيل

تشير التطورات المرتبطة بالحرب الإقليمية الجارية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحول نوعي في طبيعة الصراع؛ حيث دخلت البنية التحتية للمياه فعليًا ضمن الأهداف العسكرية ، بعد أن كانت تُعد تاريخيًا خطوطًا حمراء شبه مستقرة. فقد تصاعد استهداف منشآت التحلية؛ حيث تعرضت محطة تحلية في البحرين لهجوم بطائرة مسيّرة؛ مما تسبب في أضرار مادية وأثار مخاوف واسعة بشأن أمن الإمدادات المائية في الخليج. كما تم استهداف محطة تحلية في جزيرة قشم الإيرانية؛ مما أدى إلى تعطّل إمدادات المياه لنحو 30 قرية، في سابقة تعكس انتقال الحرب إلى مستوى استهداف الموارد الحيوية مباشرة، وتؤكد هذه التطورات أن المياه لم تعد محصنة، بل أصبحت جزءًا من مسرح العمليات.

في السياق ذاته، أظهرت الحرب الحالية أن الترابط بين المياه والطاقة يمثل نقطة ضعف استراتيجية قابلة للاستغلال العسكري. فالهجمات على منشآت الطاقة الحيوية مثل حقل بارس الجنوبي (أكبر حقل غاز في العالم)؛ مما أدى إلى تعطّل نحو 12% من إنتاج الغاز الإيراني، أو حقل غاز رأس لفان في قطر تهدد منظومة الطاقة التي تعتمد عليها المياه المحلاة. مما ينعكس مباشرة على قدرات توليد الكهرباء اللازمة لتشغيل محطات التحلية وأنظمة ضخ المياه(؛ حيث إن أي استهداف لشبكات الكهرباء يمكن أن يؤدي بشكل غير مباشر إلى تعطيل إنتاج المياه؛ نظرًا لاعتماد التحلية على الطاقة بكثافة. وبذلك، لم يعد استهداف المياه يتطلب ضربها مباشرة، بل يمكن تحقيقه عبر ضرب الأنظمة المرتبطة بها.

وبالنسبة لإسرائيل، تبرز محطات التحلية والمعالجة كأهداف استراتيجية عالية القيمة في أي سيناريو تصعيد مع إيران. حيث إن استهداف محطات التحلية -سواء بصواريخ دقيقة أو طائرات مسيّرة أو حتى هجمات سيبرانية- يُعد خيارًا محتملًا ضمن أدوات الردع غير التقليدي؛

نظرًا لتأثيره الكبير مقارنة بتكلفته العسكرية المحدودة. كما أن تمركز هذه المحطات على الساحل يجعلها مكشوفة نسبيًا أمام التهديدات بعيدة المدى، خاصة في حال توسيع نطاق المواجهة الإقليمية. أما من حيث التأثيرات، فإن أي تعطيل جزئي أو كلي لهذه المحطات قد يؤدي إلى صدمة مائية سريعة داخل إسرائيل؛ حيث تشير تقديرات فنية إلى أن فقدان محطة رئيسية واحدة قد يخفض الإمدادات بنسبة تتراوح بين 10% و20% خلال فترة قصيرة. وفي حال استهداف متزامن لعدة منشآت، قد تضطر الدولة إلى اللجوء إلى تقنين المياه بشكل فوري، مع إعطاء الأولوية للقطاع المنزلي على حساب الزراعة والصناعة. كما أن الترابط بين التحلية والطاقة يعني أن استهداف شبكات الكهرباء قد يؤدي إلى النتيجة نفسها؛ مما يضاعف من هشاشة النظام المائي.

وأعادت الحرب تسليط الضوء على الهشاشة الجغرافية المرتبطة بالممرات الاستراتيجية، وعلى رأسها مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من تجارة الطاقة العالمية. فقد أدى التصعيد العسكري إلى تعطّيل واسع في حركة الملاحة، وانخفاض مرور الناقلات بشكل حاد؛ مما أثر على إمدادات الطاقة وبالتالي على إنتاج المياه المحلاة في دول الخليج. وبالنظر إلى أن هذه الدول التي تعتمد بشكل شبه كامل على التحلية، فإن أي اضطراب في هذا الممر لا يهدد الطاقة فقط، بل يمتد مباشرة إلى الأمن المائي والغذائي.

كما أن الحرب الحالية لم تكتفِ بإحياء مفهوم عسكرة المياه، بل دفعتها نحو نمط أكثر تعقيدًا ضمن الحروب الهجينة؛ حيث تتقاطع الهجمات العسكرية مع الضغوط الاقتصادية والبنية التحتية الحيوية. حيث إن استهداف منشآت التحلية أو تعطيلها حتى ولو بشكل محدود قد يؤدي إلى أزمات مائية خلال أيام في الدول الأكثر اعتمادًا عليها، مع آثار إنسانية سريعة الانتشار؛ مما قد يفتح الباب لتصعيد أوسع، تتحول فيه الموارد الحيوية إلى أدوات ردع وضغط متبادل. وبذلك، فإن الحرب الراهنة لا تعكس فقط استخدام المياه كسلاح، بل تؤسس لمرحلة جديدة تصبح فيها المياه جزءًا مركزيًا في معادلات القوة والصراع الإقليمي.

رابعًا:

الأبعاد الاستراتيجية والإنسانية لعسكرة المياه

السيطرة على الموارد المائية في الشرق الأوسط بات عنصرًا حاسمًا في إعادة تشكيل توازنات القوة والأمن الإقليمي. فالمياه، خاصة في دول الخليج، تمنح قدرة على التأثير في الاستقرار الداخلي للدول الأخرى، سواء عبر التحكم في التدفقات أو استهداف البنية التحتية. كما أن تأثر الإمدادات المائية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الاقتصادية والاستقرار المؤسسي؛ مما يجعل المياه أداة ردع غير تقليدية ضمن استراتيجيات الصراع.

على المستوى الإنساني، عسكرة المياه تُسهم مباشرة في تفاقم الأزمات الإنسانية؛ حيث يؤدي تدمير أو تعطيل أنظمة المياه إلى حرمان ملايين الأشخاص من خدمات أساسية. وتشير البيانات إلى أن أكثر من 2 مليار شخص عالميًا يفتقرون إلى مياه شرب آمنة، مع تركز نسب مرتفعة في مناطق النزاع؛ مما يزيد من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه وسوء التغذية. كما يؤدي انقطاع المياه إلى تسريع وتيرة النزوح؛ حيث تصبح الموارد الأساسية غير متاحة؛ مما يحول المياه إلى محرك خفي للأزمات الإنسانية الممتدة، وزعزعة الأمن القومي والاستقرار الداخلي. مما يجعل المياه عنصرًا محوريًا ليس فقط في إدارة الصراعات، بل أيضًا في إعادة إنتاجها وتعميقها على المدى الطويل.

اقتصاديًا، تبرز المياه كعامل ضاغط على النمو والاستقرار؛ حيث تتأثر الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، كما تتأثر قطاعات حيوية مثل الزراعة والطاقة بشكل مباشر؛ حيث تعتمد الزراعة على المياه بشكل كثيف، بينما تتطلب تحلية المياه كميات كبيرة من الطاقة. وبالتالي أي انخفاض في الإمدادات المائية يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الغذاء؛ مما يعمّق الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتأثرة.

واستراتيجيًا، لا تقتصر التداعيات على البعد المائي فقط، بل تمتد إلى الأمن القومي والاستقرار المجتمعي. فتعطل المياه في بيئة حضرية متقدمة قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية سريعة، ويؤثر على ثقة السكان في قدرة الدولة على إدارة الأزمات.

وعلى المستوي البيئي، استهداف البنية التحتية للمياه ومحطات التحلية يؤدي إلى تلوث المياه بشكل مباشر وغير مباشر. فالهجمات على محطات التحلية أو شبكات الضخ قد تسبب تسربًا للمواد الكيميائية أو الملوحة، بينما تؤدي الضربات على محطات الطاقة إلى تعطل أنظمة الضخ والمعالجة؛ مما يجعل المياه أقل صلاحية للشرب والزراعة ما يزيد من تدهور الأراضي الزراعية ويحفز التملح والجفاف. وإلى جانب الأضرار المباشرة، تسببت الحرب الحالية في انبعاث مواد ملوثة عبر تدمير المنشآت الصناعية والطاقة، مثل انبعاث غازات وملوثات في الجو وسقوط أمطار حامضية وبالتالي تدهور النظم البيئية في المناطق الساحلية والأنهار العابرة للدول. إذًا عسكرة المياه تحوّل المياه إلى عنصر خطر بيئي طويل الأمد.

خامسًا:

الحرب الإيرانية وسيناريوهات المستقبل

تبدو سيناريوهات الأمن المائي في الشرق الأوسط في ظل التوترات الحالية مفتوحة على عدد من المسارات الاستراتيجية الجوهرية.

- أسوأ السيناريوهات، يشمل توسع العمليات العسكرية المباشرة للمياه واستخدامها كأداة ضغط في الحرب، ويؤدي ذلك إلى تآكل إدارة الموارد المائية، تدمير البنية التحتية، وازدياد النزاعات المحلية والعابرة للحدود، وزيادة أعداد النازحين. في مثل هذا السيناريو، يمكن أن ترتفع الحوادث التي تستهدف السدود، خطوط الأنابيب ومحطات التحلية والمعالجة؛ مما يفاقم الأزمات الإنسانية ويعيد رسم أولويات الأمن المائي على أسس عسكرية بحتة.

- السيناريو الأكثر استقرارًا، يتمثل في توقف الحرب قريبًا، ومن ثم تعزيز التعاون الإقليمي وإدارة الموارد عبر الحدود عبر أطر دبلوماسية فاعلة، تمنع استهداف البنية التحتية للمياه والطاقة، وعدم تصعيد الصراعات الحالية إلى حرب على الموارد تؤثر على البنية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة كلها وعلى رأسها أطراف الصراع الرئيسية دول الخليج، وإيران وإسرائيل ليستا بمنأى عن تداعيات جمة وراء استمرار الاستهدافات العسكرية للمرافق الحيوية للمياه والطاقة.

التحولات المحتملة في هذه السيناريوهات تعتمد بشكل كبير على قدرة الدول والمنظمات الدولية على التنسيق وتفعيل الأطر القانونية لحماية المياه كحق إنساني وسياسي، وليس كمجرد أداة في النزاعات والحروب. ومن هنا يبرز ضرورة تعزيز الأطر القانونية الدولية التي تحظر استخدام المياه كسلاح ضمن النزاعات المسلحة.

الخلاصة

المياه في الشرق الأوسط لم تعد مجرد مورد طبيعي، بل تحوّلت إلى أداة استراتيجية تتقاطع فيها الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، والإنسانية. الحرب الحالية بين إيران – والولايات المتحدة وإسرائيل كشفت هشاشة النظم المائية في المنطقة، سواء الندرة المطلقة للمياه والاعتماد الرئيسي على التحلية في دول الخليج، أو في بنية التحلية والمعالجة والطاقة في إسرائيل، أو الاعتماد الكبير على الموارد الجوفية والسطحية في إيران؛ مما جعل المياه عنصرًا محوريًا في الصراع، وفي الوقت نفسه عاملًا حاسمًا للأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

لقد ثبت أن عسكرة المياه تتجاوز الحدود العسكرية لتشمل الأبعاد البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تلوث المياه، تدهور الأراضي الزراعية، وتراجع إنتاج الغذاء، فضلًا عن النزوح الجماعي وزيادة ما يطلق عليه الهجرة البيئية (والتي تعني هجرة السكان نتيجة التغيرات المناخية ونقص الموارد وعلى رأسها الموارد المائية)، وهو ما يهدد الأمن الإنساني على نطاق واسع. حيث إن الاعتماد الكبير على التحلية وإعادة الاستخدام، أو الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، يزيد من هشاشة هذه النظم أمام أي استهداف عسكري أو اضطراب بيئي.

وبناءً عليه يصبح من الضروري دمج إدارة المياه ضمن الاستراتيجيات الوطنية والدبلوماسية، وتعزيز الأطر القانونية الإقليمية والدولية لحماية الموارد المائية وحق السكان في الحصول على مياه صالحة للشرب. إن تبني سياسات التعاون المائي عبر الحدود، وحماية البنية التحتية الحيوية، والاستثمار في تكنولوجيا المياه المستدامة، يشكّل الطريق الأمثل لتخفيف تأثيرات النزاعات وتحويل المياه من أداة للصراع إلى عنصر أساسي للسلام والاستقرار الإقليمي.

ختامًا، يمكن اعتبار عسكرة المياه في الشرق الأوسط في ظل الحرب الحالية مؤشرًا استراتيجيًا يعكس مستوى التوتر الإقليمي وحجم المخاطر المستقبلية، ويؤكد على أن إدارة الموارد المائية ليست قضية بيئية بحتة، بل قضية أمن قومي استراتيجي وإنساني في الوقت ذاته.

المراجع

1. ندرة المياه والصراع في الشرق الأوسط: الدوافع، الاستجابات، والاتجاهات المستقبلية. مجلة المياه، 2025: https://www.mdpi.com/2073-4441/17/6/897

2. وكالة الأناضول. (2026، 10 مارس). الشرق الأوسط يواجه أزمة مياه متفاقمة مع اعتماد التحلية كطوق نجاة للمنطقة - https://www.aa.com.tr/en/middle-east/middle-east-confronts-intensifying-water-crisis-as-desalination-becomes-lifeline-for-region/3856366

3. التغيرات المستقبلية في تخزين المياه في البحر المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا استجابةً للاحترار العالمي وتدخل الهباء الجوي في الستراتوسفير. مجلة ديناميكيات نظام الأرض (Earth System Dynamics)، 2024: https://esd.copernicus.org/articles/15/index.html/2024/91/

4. إنقاذ شرق أوسط يعاني من إجهاد مائي. موقع Water Politics، 2021.https://waterpolitics.com/saving-a-water-stressed-middle-east/

5. ما بعد الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، 2017.- https://www.worldbank.org/en/topic/water/publication/beyond-scarcity-water-security-in-the-middle-east-and-north-africa

6. خطط إسرائيل لإدارة المياه المستدامة، مجلة سياسات المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD Policies in Practice)، 2021، https://www.oecd.org/en/publications/2021/09/israel-s-sustainable-water-management-plans_41895f7a.html\ipac-policies-in-practice_1a65968e

7. أمن المياه في إيران: كيف عمّقت السياسات والسياسة الأزمة الوطنية، شبكة الباحثين الإيرانيين الأحرار (The Free Iran Scholars Network)، 2025، https://freeiransn.com/irans-water-insecurity-how-policy-and-politics-deepened-the-national-crisis/

8. يجب ألا تصبح المياه هدفًا في حروب المنطقة، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية (Middle East Council on Global Affairs)، 2026، https://mecouncil.org/blog_posts/water-must-not-become-a-target-in-the-regions-wars/

9. أزمة المياه في الشرق الأوسط 2026، World Understood،2026، https://www.worldunderstood.org/articles/middle-east-water-crisis-2026

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية